أهمية الإصلاحات الجبائية على الجباية المحلية في الجزائر

The importance of tax reforms on local taxation in Algeria

بوعوينة سليمة [1]، جعرون عمر [2] ، محمدي صبيحة [3]

[1] أستاذ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ، salimabouaouina.123@gmail.com

[2] طالب دكتوراه، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ، amardjaaroun41@gmail.com

[3] أستاذ، جامعة الجزائر 3 ، sabihamhamdi8@gmail.com

الاستلام: 18- 06-2025 القبول: 01-10-2025

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الجبائية وأثرها على الجباية المحلية في الجزائر، وتوضيح إلى أي مدى قامت الإصلاحات الجبائية بتوسيع الرسوم والضرائب التي تستفيد منها الجماعات المحلية، وكيفية تاثير هذه الاصلاحات على حجم الحصيلة الجبائية الموجهة للجماعات المحلية، حيث تم التطرق الى أهمية الإصلاحات الجبائية المحلية ووسائل الإصلاح المتمثلة في تفعيل الجباية المحلية بتحويل بعض الضرائب والرسوم لصالح الجماعات المحلية، وكذا تثمين الموارد الجبائية والممتلكات المحلية، بالرغم من الإصلاحات القانونية الجديدة المتعلقة بالجماعات المحلية إلا أنها بقيت حبيسة الدور التقليدي ولم تواكب التغيرات الحاصلة على جميع الأصعدة.

كلمات مفتاحية: الإصلاحات الجبائية، الجباية المحلية ، الجماعات المحلية، اللامركزية.

تصنيف JEL: H20 , H71 , H72

Abstract:

Through this research study, we seek to shed light on the importance of tax reforms and their impact on local taxation in Algeria, and to clarify to what extent tax reforms have expanded the fees and taxes that benefit local communities, and how these reforms affect the size of the tax revenue directed to local communities, where the importance of local tax reforms and the means of reform represented in activating local taxation by transferring some taxes and fees in favor of local

communities, as well as valuing tax resources and local properties, despite the new legal reforms related to local communities, they remained confined to the traditional role and did not keep pace with the changes occurring at all levels.
Keywords: tax reforms, local collection, local authorities, decentralization.
JEL classification: H20 , H71 , H72

المؤلف المراسل: جعرون عمر، **الإيميل**: amardjaaroun41@gmail.com

1.مقدمة:

استجابةً للتحديات المركّبة الناجمة عن اتساعها الجغرافي وخصائصها الديموغرافية والاقتصادية والسياسية، تتبنى الجزائر نهج اللامركزية بوصفه استراتيجية محورية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وفي هذا الإطار، سعت الدولة، عبر مسار إصلاحي مؤسسي متواصل، إلى تمكين الجماعات الإقليمية (الولايات والبلديات) من خلال تخويلها صلاحيات موسعة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بالتزامن مع التحول الهيكلي نحو اقتصاد السوق. ترمي هذه الإصلاحات إلى ترسيخ دور الجماعات الإقليمية بصفتها فاعلاً محورياً في الحوكمة المحلية، قادراً على إدارة الشأن العام المحلي بكفاءة وقيادة قاطرة التنمية عبر مبادرات مبتكرة. وقد تم تدعيم هذه الهيئات بالأطر التشريعية والموارد المالية لتمكينها من الاستجابة الفعالة لتطلعات المواطنين ومواكبة ديناميكيات التنمية المتسارعة، بما يخدم الرؤية الاستراتيجية للدولة نحو بناء جزائر مزدهرة ومتقدمة.

تتمحور إشكالية الإصلاح الإداري في الجزائر حول تحديد طبيعة النظام الإداري الأمثل، وهو مسار شهد تطوراً تشريعياً متقلباً. فمنذ المراحل التأسيسية الأولى بإنشاء المجالس البلدية (1967) والولائية (1969)، مروراً بترسيخ مبدأ اللامركزية عام 1973، شكّل عام 1990 منعطفاً حاسماً عبر تخويل الإدارة المحلية صلاحيات موسعة بموجب قانوني البلدية والولاية.

ورغم ذلك، اتسم المسار اللاحق بحالة من التذبذب المستمر حول النموذج المنشود. وقد تجددت مساعي الإصلاح ضمن الحراك السياسي والإداري لعامي 2011 و2012، بصدور قانونين جديدين تضمنا رؤية محدّثة لاستقلالية الجماعات الإقليمية، واستُكمل ذلك بصدور قانون التنظيم الإقليمي الجديد في 11

ديسمبر 2019، الذي أسفر عن هيكلة تضم 58 ولاية. وبالتوازي، شهد الإطار المالي تعديلات ضريبية متعاقبة ضمن قوانين المالية (لا سيما 1992، 2011، 2017، و2020) لمواكبة هذه التحولات.

وعليه، فإن الإشكالية المحورية التي يطرحها هذا السياق تتمثل في:

إلى أي مدى تؤثر الإصلاحات الجبائية على الجباية المحلية في الجزائر لتحقيق اللامركزية ودعم الاستقلال المالي المحلي وما هي أهميتها؟

وفي هذا السياق سنتوقف عند أهم الإصلاحات خاصة إصلاح الجباية المحلية لتعزيز الثروات المحلية وتفعيل الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

المحور الأول :الإصلاحات المالية المحلية؛

المحور الثاني: مدخلات إصلاح النظام الجبائي؛

المحور الثالث: أهمية الإصلاحات الجبائية المحلية في الجزائر.

2. الإصلاحات المالية المحلية

تضطلع البلدية بدور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجسد مسؤوليتها في قيادة المبادرات المحلية، الاستثمار الأمثل للموارد، وتحسين مستوى المعيشة، بما يخدم الأهداف التنموية الكلية للدولة. (قاسم، 1978، الصفحات 65-66)

إلا أن فعالية هذا الدور تصطدم بتحديات هيكلية، أبرزها محدودية الموارد الجبائية التي تُعد الركيزة الأساسية لتمويل الجماعات المحلية. فعلى الرغم من خضوعها لإصلاحات متعاقبة، لم تشهد هذه الموارد تطوراً يواكب حجم المهام المتزايدة، وذلك بفعل استمرار مركزية السلطة الجبائية التي تُثقل ديناميكية النظام المالي المحلي. إن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يفاقم إشكاليات التمويل المحلي، مما دفع الدولة إلى تبني إصلاحات جديدة تهدف إلى دمج الجماعات المحلية بفعالية أكبر في مسار التنمية.

1.2 الإصلاحات المالية المحلية: أهمها مايلي:

أ-تجديد الجباية وإصلاح مدا خيل الأملاك: تتمثل إحدى الركائز الأساسية للإصلاح في تحديث المنظومة الجبائية وإصلاح إيرادات الأملاك المحلية. إذ تستدعي الجباية، بصفتها أداة التمويل المحورية، إعادة تقييم هيكلية من خلال إشراك فاعل للجماعات المحلية في تحديد الأوعية الضريبية ومعدلاتها، وتحقيق توازن في توزيع الحصيلة مع السلطة المركزية.

وتعاني الرسوم الحالية من اختلالات هيكلية، تظهر جلياً في المردودية شبه المنعدمة للرسم على الإقامة ورسوم الإشهار، والحصيلة المتدنية لقسيمة السيارات، والقصور الواضح في تحصيل الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية، فضلاً عن عدم فعالية تطبيق الرسم على الأراضي الفلاحية. وعليه، تم اعتماد مخطط يهدف إلى تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية لمعالجة العجز المالي المزمن الذي أدى إلى تراكم مديونية استلزمت تدخل الخزينة العمومية، وبما يمكّنها من مواكبة الطلب المتنامي على الخدمات، وهو ما يفرض تحسيناً في آليات فرض الضريبة وتكثيفاً لجهود التحصيل.

تعاني الجماعات المحلية من ضعف مردودية أملاكها، مما يستدعي، وفقاً لمطالبات متكررة من المسؤولين والباحثين، مراجعة جذرية للأطر القانونية المنظمة لنمط تسييرها. وفي هذا السياق، يُشدد على ضرورة الاستغلال الأمثل للأملاك العقارية عبر مواءمة إتاواتها وإيجاراتها مع آليات السوق بدلاً من الأسعار الاسمية المنفصلة عن الواقع الاقتصادي (رحماني و السبتي، 2004، صفحة 05) ، وقد امتدت إشكالية التقييم هذه إلى الرسم العقاري؛ فعلى الرغم من أن وعاءه الأصلي المتمثل في "القيمة الإيجارية العقارية" كان قريباً من الواقع، إلا أنه واجه انتقادات أدت إلى تعديله (AIT BENAMAR, 1992, p. 59) واستبداله بـ "القيمة الإيجارية الجبائية". وترافق ذلك مع إعادة هيكلة نظام التقسيم لإدراج معايير تفاضلية جديدة تستند إلى التهيئة العمرانية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، رغم صعوبة تقييم وعائه (غضبان، 2001/2000، صفحة 67)

ونتيجةً لعدم كفاية هذا النموذج، برز توجه نحو تأسيس الضريبة على القيمة الفعلية للعقار عند انتقاله، كبديل أكثر ملاءمة يهدف لتعظيم الموارد المحلية وتحقيق عدالة ضريبية. ويُعد هذا الرسم ذا مردودية محتملة مرتفعة شريطة أن يحظى بإدارة فعالة.(GRABA, 2000, p. 29)

ب-إصلاح آليات القروض المصرفية: يُعَدُّ إصلاح آليات الإقراض المصرفي مدخلاً استراتيجياً لدعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث يهدف، من خلال إعادة هيكلة شروط الاقتراض، إلى تحرير المبادرات الخاصة وتمكين أصحاب المشاريع من الحصول على التمويل، مع تعبئة الادخار المحلي بفاعلية لدمجه في البرامج التنموية الوطنية. ومن شأن هذا الإصلاح أن يُمكّن الجماعات المحلية من تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة عبر توفير قنوات تمويل متخصصة؛ إذ تُخصص قنوات للقروض قصيرة الأجل لتغطية الاحتياجات التشغيلية، بينما يتولى القرض الشعبي الجزائري (**CPA**) وبنك التنمية المحلية (**BDL**) تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأمد، مما يضمن تغطية متطلبات التنمية وتحقيق النمو المستدام (المادة 146 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية).

2.2 إصلاح النظام الجبائي المحلي في الجزائر

تواجه الجماعات المحلية في الجزائر تحدياً هيكلياً يتمثل في الفجوة المتنامية بين إيراداتها المحدودة ونفقاتها المتزايدة. ورغم سلسلة الإصلاحات الجبائية المتعاقبة منذ عام 1979، مروراً بإصلاح 1992، ووصولاً إلى التعديلات المستمرة ضمن قوانين المالية السنوية حتى 2022، لم تنجح هذه الإجراءات في تحقيق التوازن المالي المنشود. ويعود ذلك إلى أن النظام الجبائي المحلي الحالي يعاني من التقادم، ويفتقر إلى العدالة والنجاعة، مما يجعله عاجزاً عن توليد موارد كافية ومستدامة. ونتيجة لذلك، وبالرغم من الدعم المركزي، لا تزال هذه الجماعات تعتمد بشكل كبير على إعانات الدولة وتواجه صعوبات في تحقيق التمويل الذاتي. لذا، بات من الضروري تجاوز الحلول الجزئية والتوجه نحو إصلاح شامل يهدف إلى تثمين الموارد الذاتية وتعزيز قدرتها على الاستغلال الأمثل لأملاكها، ويتطلب ذلك إعادة النظر في توزيع الصلاحيات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية، بما في ذلك نقل بعض الموارد الضريبية إليها، لضمان استقلاليتها المالية وتحقيق تنسيق فعّال بين المالية العامة والمالية المحلية

1.2.2 إصلاح التشريع الجبائي المحلي: يُشكّل إصلاح التشريع الجبائي المحلي حجر الزاوية في تحقيق لامركزية مالية فاعلة، وذلك عبر إعادة هيكلة المالية المحلية بما يضمن استقلالية أكبر للجماعات المحلية في إدارة مواردها. ويتطلب ذلك نقل بعض الضرائب ذات المردودية العالية لصالحها، الأمر الذي

يعزز من رضا دافعي الضرائب عبر ربط مساهماتهم بتحسين الخدمات والمرافق العامة، مما يرفع من مستوى الوعي والثقة في النظام الجبائي المحلي. ويتكامل هذا الإصلاح مع تحديث الإطار القانوني للبلدية والولاية ليتوافق مع متطلبات اقتصاد السوق، مما يحد من الرقابة الإدارية المركزية ويرسخ مبادئ الحكم الراشد. ويهدف ذلك إلى تعزيز مسؤولية المنتخبين المحليين عن تنفيذ سياسات تنموية فعّالة، وهو ما يستدعي تبني تشريع ضريبي مبسط ومتكامل، وتطبيق آليات ردع صارمة ضد التهرب الضريبي، ومواءمة الهيكل الضريبي مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

2.2.2 الإصلاح الإداري: يُعَدُّ الإصلاح الإداري ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في مواجهة تحديات الفساد وضعف الأداء المؤسسي. ويتطلب ذلك تطبيق إصلاح إداري شامل يرتكز على أسس موضوعية، تشمل تحسين إجراءات التوظيف، ضمان تكافؤ الفرص، وتطوير هياكل تنظيمية ووظيفية واضحة (بوحوش، 1984، صفحة 299)، ويستلزم هذا التوجه دعماً من القيادة السياسية العليا من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية ومتابعة تقييم الأداء، بهدف بناء إدارة محلية تتمتع بالكفاءة والشفافية، وتكون قادرة على تنفيذ الخطط التنموية بفعالية (عاشور، 1995، الصفحات 113-115)، ويتكامل ذلك مع ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة كآليات حاسمة لمكافحة الفساد الإداري، وفقاً لما يؤكده الإطار القانوني المنظم لذلك.(القانون رقم 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته).

3.2.2 إصلاح الجماعات المحلية: يُمثّل إصلاح الإطار التنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر ضرورة حتمية لتفعيل دورها كخلية أساسية في البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية. ويتطلب ذلك تحديثاً شاملاً للإطار القانوني المنظم للبلديات والولايات، بهدف تحديد دقيق للمسؤوليات بين الإدارة المعينة والمجالس المنتخبة، ومواءمة آليات الرقابة لدعم اللامركزية وتعزيز استقلالية القرار. ولتحقيق هذه الغاية، يجب تبني إصلاحات هيكلية تشمل تحسين كفاءة الكوادر الإدارية وتأهيل المنتخبين المحليين لأداء مهامهم، وتزويد البلديات بالموارد الفنية والمادية اللازمة، وتعزيز تجهيزاتها وتطوير أجهزة الشرطة المحلية.

ويتكامل ذلك مع تكييف القانون الأساسي للمنتخب المحلي لتوضيح حقوقه وواجباته وتوفير الحماية القانونية اللازمة له أثناء ممارسة مهامه (الفكرالبرلماني، 2009، صفحة 173)

إن الهدف من هذه الإجراءات هو تمكين الجماعات المحلية من السهر بفعالية على احترام التشريعات، لا سيما في مجالات حيوية كالتعمير والنظافة والنظام العام، وترسيخ قدرتها على تنفيذ سياسات تنموية تستجيب لاحتياجات المواطنين.

3. وسائل وأدوات الإصلاح

تستند عملية الإصلاح المالي المحلي على مجموعة من الآليات المتكاملة التي تهدف إلى تمكين الجماعات المحلية وتعزيز استقلاليتها المالية. تشمل هذه الآليات، في شقها المالي، معالجة مديونية هذه الجماعات تجاه الدولة بالتوازي مع تنشيط قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية لتمويل برامجها التنموية. أما في شقها الجبائي، فيرتكز الإصلاح على ترسيخ اللامركزية عبر تفعيل منظومة الجباية المحلية ومنح الولايات والبلديات صلاحيات أوسع في تحديد الأوعية الضريبية وآليات التحصيل. ويُعد هذا الإجراء شرطاً ضرورياً لمكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، مما يعزز الشفافية والمشاركة في إدارة الموارد. إن نجاح هذه الأدوات مجتمعة يُمكّن الجماعات المحلية من تخصيص مواردها بكفاءة لتلبية تطلعات المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة.

1.3 تفعيل الجباية المحلية: يُشكّل تفعيل الجباية المحلية محوراً أساسياً في الإصلاح المالي، إذ يهدف إلى إعادة هيكلة منظومة الضرائب المحلية لضمان تدفقات مالية مستدامة للجماعات المحلية. ويقوم هذا التوجه على منح المنتخبين المحليين صلاحيات موسعة في إدارة الإيرادات الضريبية، بالتوازي مع مراجعة آليات توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة (TVA)، وزيادة المخصصات الموجهة لصناديق التضامن بين البلديات. وتهدف هذه الإجراءات مجتمعة إلى تعزيز قدرة الإيرادات الذاتية على تغطية نفقات التجهيز والاستثمار، الأمر الذي يستوجب إعادة نظر جذرية في أساليب تسيير الموارد التالية:

1.1.3 تحويل بعض الرسوم وحقوق التسجيل لصالح الجماعات المحلية: يتطلب تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية توجيه موارد جبائية نوعية وذات مردودية عالية من الميزانية المركزية

إليها. ويُعَدُّ الرسم على السكن نموذجاً مثالياً في هذا السياق، حيث يمثل مورداً مستداماً وذا عائد متنامٍ نظراً لديناميكية قطاع البناء في الجزائر (وزارة المالية، 2008)، إن تخصيص عوائد هذا الرسم كلياً للميزانيات المحلية من شأنه أن يوفر لها تدفقات مالية منتظمة على مدار العام ويخفف العبء عن الميزانية المركزية. وبالتوازي، يجب تفعيل رسوم العبور على البنى التحتية الاستراتيجية، كأنابيب نقل المحروقات التابعة لشركة سوناطراك وخطوط الكهرباء ذات التوتر العالي لشركة سونلغاز، مع ضرورة إشراك البلديات المعنية في تقييم هذه الرسوم وتوجيه عائداتها لتمويل تنميتها المحلية.

2.1.3 تدعيم الاستثمار المحلي: يُشكّل الاستثمار المحلي المباشر رافعة أساسية للتنمية، ليس فقط عبر خلق الثروة وفرص العمل، بل أيضاً من خلال استكشاف آفاق جديدة كالاستثمار في الأسواق المالية. وعلى الرغم من أن نقص الخبرة قد أعاق تاريخياً انخراط الجماعات المحلية في هذا المجال، فإن الإصلاحات الجارية في القطاعين المصرفي والمالي، مقترنة بإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية، تفتح المجال أمامها لتوظيف مواردها في أدوات استثمارية مضمونة كالسندات، مما يحقق لها عوائد مالية تدعم برامجها التنموية (رحماني و السبتي، 2004، صفحة 05)، وكآلية موازية، يمكن للجماعات المحلية تعزيز قدراتها الاستثمارية عبر الدخول في شراكات استراتيجية مع القطاعين العام أو الخاص لتنفيذ مشاريع محددة، وذلك ضمن أطر تعاقدية واضحة تحدد بدقة حقوق وواجبات كل طرف.

3.1.3 الإعفاءات الضريبية و التخفيضات يستدعي إصلاح المالية المحلية ترسيخ مبدأ التعويض المالي الإلزامي للجماعات المحلية عن أي إعفاءات أو تخفيضات ضريبية تقرها السلطة المركزية، لتجنب تآكل مواردها. ويتجلى ذلك بوضوح في إلغاء "الدفع الجزافي" عام 2006، الذي كان يمثل قرابة 23% من الجباية المحلية، مما فرض على الدولة تحمل عبء تعويضه عبر إعانات مباشرة (وزارة المالية، 2009)، وبناءً عليه، يجب إعادة تقييم منظومة الإعفاءات القائمة، خاصة تلك المتعلقة بالرسم العقاري. وفي الوقت نفسه، يتوجب التوجه نحو استحداث أوعية جبائية مبتكرة، وفي مقدمتها الجباية البيئية (الخضراء)، وربط بعض الخدمات المحلية برسوم محددة، إذ إن مبدأ المجانية لم يعد يتناسب مع الوضعية المالية

الحالية. ويقع على عاتق المنتخبين المحليين مسؤولية البحث المستمر عن مصادر تمويل جديدة وتفعيلها لزيادة المردود المالي للبلديات.

4.1.3 مسح ديون البلديات: شكلت الأزمة متعددة الأبعاد التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي عبئاً مالياً ضخماً على البلديات، مما أدى إلى عجزها عن تغطية نفقات التسيير وتراكم ديون التجهيز بشكل خانق (المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2001، ص 93)، ومع تحسن الظروف الاقتصادية والأمنية في مطلع الألفية، لجأت السلطات المركزية إلى برامج استثنائية لمعالجة هذه المديونية بهدف تحرير قدرة البلديات على المساهمة في الحركية التنموية. تمت أول عملية مسح للديون عام 2001، مستفيدة من ارتفاع العوائد النفطية. وتلتها عملية ثانية في عام 2009، جاءت جزئياً للوفاء بتعهدات الدولة لتعويض البلديات عن إلغاء ضرائب محلية رئيسية كـ "الدفع الجزافي". وقد تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة ضمن قوانين المالية، مثل مبلغ 30.3 مليار دينار جزائري المخصص لتغطية ديون الفترة 2000-2007، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه الآلية في استعادة التوازن المالي المحلي.

2.3 محاربة الغش والتهرب الضريبين: تُعد ظاهرة التهرب الضريبي تحدياً هيكلياً يواجه السياسة المالية في الجزائر، مما استدعى تبني استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحتها. ترتكز هذه الاستراتيجية على تعزيز آليات الرقابة الجبائية وتحديث التشريعات لمواكبة متطلبات العولمة الاقتصادية، بما في ذلك التنسيق الدولي ووضع معدلات ضريبية معقولة. إن مكافحة هذه الظاهرة لا تقتصر على الجانب الردعي، بل تتطلب أيضاً جهوداً لتعزيز الوعي الضريبي وتأصيل مبادئ المواطنة المالية (غازي، 2003، صفحة 340)، فغالباً ما يستغل المتهربون الثغرات القانونية الناتجة عن تعقيد التشريعات وتعدد الأسعار (حسين، 1982، صفحة 73)، وقد يستعينون بخبراء لتحقيق ذلك (مراد، 2003، صفحة 154)، فكلما تعقدت التشريعات الضريبية وتعددت أسعار الضريبة زادت مشاكل الإدارة الضريبية ومن ثم زاد التهرب الضريبي (حجازي، 1997، صفحة 96)، ويؤدي نقص الإيرادات الناجم عن التهرب إلى تقليص قدرة الدولة على تمويل المشاريع التنموية، وتتفاقم الظاهرة بشكل خاص عند ضعف كفاءة ونزاهة الإدارة الضريبية، مما يسهل على المكلفين التملص من واجباتهم. (زين الدين، 2000، صفحة 137)

1.2.3 دور الرقابة الجبائية: في ظل اعتماد النظام الجبائي الجزائري على مبدأ الإقرار الطوعي، تكتسب الرقابة الجبائية أهمية محورية كأداة رئيسية لمكافحة الغش الضريبي. وتتولى المديريات الولائية للضرائب، عبر مديرياتها الفرعية المتخصصة، مهمة التحقق من صحة الإقرارات والوثائق المقدمة من المكلفين. ورغم أن هذه الرقابة تُعد وسيلة حيوية لكشف الممارسات غير القانونية التي تضر بالخزينة العمومية، إلا أن فعاليتها تواجه تحديات هيكلية تعيق أداءها الأمثل. وتتمثل أبرز هذه التحديات في ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، بما في ذلك نقص المقرات ووسائل النقل، بالإضافة إلى فجوة في تكوين أعوان الرقابة وعددهم المحدود مقارنة بالعدد الكبير للمكلفين. يضاف إلى ذلك تعقيد الإجراءات الإدارية وغياب التنسيق الفعّال بين الإدارة الجبائية والهيئات الأخرى كالبنوك والجمارك، فضلاً عن غموض بعض النصوص القانونية وضعف عدالة النظام الضريبي ذاته.

2.2.3 استقطاب الاقتصاد غير الرسمي: لن يتحقق التثمين الكامل للموارد الذاتية للجماعات المحلية دون دمج جزء معتبر من الاقتصاد غير الرسمي ضمن النسيج الاقتصادي المنظم. ويتطلب تحقيق ذلك تبني سياسات تحفيزية تستهدف هذا القطاع، عبر تقديم تسهيلات مالية وضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشاريع الحرفية والصناعات التقليدية، خاصة في المناطق الريفية. إن مثل هذه الإجراءات لا تساهم فقط في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات المحلية، بل تلعب أيضاً دوراً هاماً في معالجة البطالة وتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية (مزياني، 2010).

3.2.3 تنسيق الرقابة بين الإدارات: في مواجهة التوسع المستمر لظاهرة التهرب الضريبي، يصبح التنسيق بين الإدارات المختلفة ضرورة استراتيجية لضمان فعالية الرقابة. ويستلزم ذلك إرساء سياسة متماسكة تفعّل التعاون بين إدارات الضرائب والجمارك والتجارة عبر إنشاء لجان عمل مشتركة وتوحيد جهودها. ويكمن جوهر هذا التنسيق في بناء آليات فعّالة لتبادل البيانات وتسهيل الوصول إلى المعلومات المالية والتجارية، مما يعزز قدرة الدولة على رصد المعاملات ومكافحة التهرب بشتى أشكاله، وبالتالي تحسين تحصيل الإيرادات العامة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.2.3 التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الجديد: يُمثّل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF) المستند إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) منذ عام 2010، خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والحد من التلاعب المحاسبي. فهذا النظام، عبر إلزام المؤسسات بتطبيق طرق تقييم أكثر واقعية وتقديم إفصاحات تفصيلية في الملحقات، يساهم في تقليص فرص إخفاء الأوعية الضريبية. إلا أن فعالية هذا النظام في كبح التهرب الضريبي تظل مرهونة بوجود آليات رقابية صارمة، لا سيما وأن اعتماد مبدأ "القيمة العادلة" قد يتيح فرصة لتضخيم الأعباء بشكل مصطنع، مما يستدعي ضمان موضوعية وكفاءة الممارسين المحاسبيين.

4.أهمية الإصلاحات الجبائية المحلية في الجزائر:

وتتمثل أهم الإصلاحات الجبائية المحلية في الجزائر فيمايلي:

1.4 تثمين الموارد الجبائية والممتلكات المحلية: إن تعزيز الإيرادات المحلية لا يقتضي بالضرورة فرض ضرائب جديدة قد تفاقم من ظاهرة التهرب، بل يرتكز أساساً على التثمين الفعّال للموارد القائمة. ويتطلب ذلك مراجعة شاملة للنظام الجبائي الحالي الذي يتسم بالتعقيد وعدم الاستقرار، مع التركيز على تحسين إدارة الوعاء الضريبي وتطوير آليات تحصيل أكثر كفاءة. ويتحقق هذا التثمين فعلياً عبر إشراك الجماعات المحلية في تحديد أسس ونسب الضرائب العائدة لها، بما يضمن مواءمة العبء الضريبي مع القدرة التكليفية ومستوى النشاط الاقتصادي في كل منطقة.

2.4 مراجعة توزيع نسب الضرائب والرسوم وكيفية تحصيلها: تُعَدُّ إشكالية المركزية الشديدة في توزيع الموارد الجبائية أحد أبرز معوقات الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر. إذ يؤدي احتكار الدولة للضرائب ذات المردودية العالية إلى تبعية شبه كاملة للميزانيات المحلية، في ظل آليات توزيع لا تراعي دائماً الاحتياجات الفعلية. لذا، بات من الضروري إعادة النظر في هذا الهيكل عبر تحويل صلاحيات جبائية نوعية، مثل جزء من الضريبة على الدخل (الأجور) ورسوم التسجيل، لصالح البلديات والولايات (YELLES CHAOUCH، 1995، صفحة 25)، إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يوفر

موارد مستدامة للجماعات المحلية، خاصة تلك التي تعاني من عجز هيكلي، ويخفف من عبء الإعانات على الميزانية المركزية، ويعالج جزئياً الاختلالات الناجمة عن التوزيع غير المتكافئ للنشاط الاقتصادي.

3.4 إستغلال الممتلكات الخاصة بالبلديات: في مواجهة ضعف الموارد الجبائية وقصور الإعانات المركزية، يبرز التثمين الاستراتيجي لممتلكات الجماعات المحلية كأولوية حتمية لتعزيز قدرتها على التمويل الذاتي. إن تحقيق ذلك يتطلب تجاوز حالة التسيير غير العقلاني والافتقار إلى بيانات دقيقة حول قيمة هذه الممتلكات. وتتمثل الخطوة الأولى في إجراء إحصاء دقيق وشامل لكافة الأصول البلدية، مع متابعة مستمرة من قبل المجالس المنتخبة (التعليمة رقم 93-111 مؤرخة في 1993/02/01 ، ص ص 2-5) بهدف استغلالها الأمثل عبر إنشاء استثمارات منتجة للدخل، مثل الأسواق وحظائر السيارات والمسالخ. ويتطلب هذا التوجه مراجعة دورية لأسعار الإيجارات والإتاوات لمواءمتها مع قيم السوق الحقيقية بدلاً من الأسعار الرمزية ؛ (BOUVIER, 1999, p. 50)

علاوة على ذلك، يتوجب على السلطات المحلية تنويع مصادر إيراداتها من هذه الممتلكات عبر فرض رسوم على الأنشطة التجارية (كسوق السيارات والأسواق الأسبوعية)، والفعاليات الثقافية والرياضية، وتفعيل ضريبة الإقامة في المناطق السياحية والحموية، مما يضمن تدفقات مالية مستدامة تمكنها من تمويل برامجها التنموية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

5.خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية في الجزائر، على الرغم من تعدد مصادر تمويلها نظرياً، لا تزال تواجه تحديات مالية هيكلية حادة، أبرزها تراكم المديونية وضعف الإيرادات الذاتية. ورغم الإصلاحات الجزئية المتتالية عبر قوانين المالية، فإن غياب رؤية استراتيجية شاملة تعالج الأبعاد المالية والإدارية والقانونية بشكل متكامل أبقى على هذه الإشكالات قائمة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسية، أهمها:

إن أزمة المالية المحلية لا تكمن فقط في نسب التحصيل، بل في عدم استقرار المنظومة الجبائية ذاتها. كما أن ضعف كفاءة التحصيل الجبائي، مقترناً بتأثير الإعفاءات الضريبية الممنوحة لتشجيع الاستثمار، يفاقم من العجز المالي ويدفع بالجماعات المحلية نحو الاعتماد المفرط على الإعانات المركزية، مما يقوّض استقلاليتها المالية. ويعود السبب الجذري لهذه الوضعية إلى احتكار الدولة للضرائب ذات المردودية الأعلى، وتهميش دور المنتخبين المحليين في تحديد الأوعية والنسب الضريبية، مما يجعل النظام الحالي غير قادر على تلبية متطلبات التنمية المحلية.

وبناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في بناء نظام مالي محلي مستدام:

على المستوى الاستراتيجي: يتوجب على الدولة تبني إصلاح شامل يعيد النظر في توزيع الصلاحيات الجبائية، وذلك عبر تحويل ضرائب ورسوم نوعية (ذات مردودية عالية) لصالح الجماعات المحلية، مع مراعاة الخصوصيات الاقتصادية لكل منطقة. ويجب أن يرتكز هذا الإصلاح على أسس موضوعية وواقعية، مع مراجعة جذرية لآليات عمل صندوق التضامن لضمان قيامه بدوره في تحقيق التوازن.

على المستوى التشغيلي: لا بد من عصرنة الإدارة الجبائية المحلية وتحسين كفاءتها عبر سن سياسات تحفيزية للموظفين، وتطوير آليات التحصيل لضمان مردودية أفضل. وفي سياق العولمة، من الضروري تعزيز التعاون الضريبي الدولي عبر إبرام اتفاقيات ثنائية لتبادل المعلومات، مما يساهم في مكافحة التهرب الضريبي على نطاق أوسع.

على مستوى السياسات الاقتصادية: ينبغي على الدولة ترشيد منظومة التحفيزات الضريبية الموجهة للاستثمار، بحيث لا تؤدي إلى تآكل القاعدة الجبائية المحلية، بل توازن بين جذب الاستثمار وضمان حقوق الخزينة المحلية.

إن تطبيق هذه التوصيات بشكل متكامل هو السبيل لتحقيق اكتفاء ذاتي جبائي، يضمن الاستقلال المالي المنشود للجماعات المحلية، ويمكّنها من أداء دورها كقاطرة حقيقية للتنمية المستدامة.

6.قائمة المراجع:

المؤلفات:

- جعفر إنس قاسم،(1978)، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عمار بوحوش، (1984)، الاتجاهات الحديثة في عالم الإدارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- أحمد صقر عاشور، (1995)، إصلاح الإدارة الحكومية، آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- حسين عناية غازي، (2003)، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي(دراسة مقارنة)، مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد كمال حسين، (1982)، أساسيات الضرائب، بدون دار النشر، مصر.
- ناصر مراد،(2003)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، منشورات بغدادي، الجزائر.
- المرسي السيد حجازي، (1997)، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، دار الجامعية، الإسكندرية.
- صلاح زين الدين، (2000)، الإصلاح الضريبي، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- Michel BOUVIER , (1999), les finances locales, 2éme édition, système, LGDJ, Paris.
- GRABA HACHEMI , (2000), les ressources fiscales des collectivités locales.

الأطروحات:

- رابح غضبان، (2001/2000)، جباية الجماعات المحلية، رسالة ماجستير في القانون والإدارة والمالية، جامعة بن عكنون.
- AIT BENAMAR Hassen , (1992), la reforme des impôts sur les revenus des personnes physiques, mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme des études supérieures en finances, INF.

المقالات:

- الفكر البرلماني، (2009)، مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية، يصدرها مجلس الأمة، العدد 23.
- Bachir YELLES CHAOUCH , (1995), Revue Idara, n° 1.

المداخلات:

- موسى رحماني، وسيلة السبتي، (2004)، تسيير الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة في إطار ملتقى دولي، تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الإقتصادية، جامعة باتنة.
- نور الدين مزياني، (2010)، ظاهرة التهرب الضريبي وأثارها على التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني الرابع بعنوان تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها.

القوانين والمراسيم:

- المادة 146 من القانون 08/90 المتعلق بالبلدية.
- القانون رقم 06-01 المؤرخ في12 محرم 1427 الموافق لـ 2006/02/20 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14 بتاريخ 2006/03/08.
- التعليمة رقم 93-111 مؤرخة في 1993/02/01 الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الموجهة للولاة ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، حول تسيير وتثمين وصيانة أملاك الجماعات المحلية.
- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، (2001)، تقرير عن المالية المحلية.